العُنـف و تمثُّلات الاغتراب الثـقافي

ضمن ثورة العولمة و تجلّياتها المُعاصرة

د.بن طرات جلول. جامعة سيدي بلعباس

حاول الفرد ضمن مؤسسات التنشئة الاجتماعية أن يكيّف قيم تلك التنشئة مع تأثير الحداثة وتفكك النسق القيمي أين كان لحضور ظاهرة العنف أثرا واضحا في تقويض الأطر الاجتماعية والثقافية التي عجزت عن احتواء تداخل تلك السلوكات التي التقت مع تداعيات ثورة العولمة وغياب البدائل الاجتماعية والأخلاقية لمقاومة كل مظاهر العنف الاجتماعي التي حولت هذا الفرد إلى أداة عدوانية اتجاه ذاته والآخرين، ومن ثم أصبحت لغة العنف ملازمة لمظاهر هذا الاغتراب الثقافي الذي أنتج مجتمعا عاجزا عن ترشيد كل القيم التي تعبر عن أصالة هذه المنظومة الأخلاقية وما حملته تلك الحضارات وما دعت إليه الأديان إلى تعزيز لغة التسامح واجتناب العنف خارج المظاهر السلبية للثورات العلمية والفكرية التي عايشت كل المفارقات السلوكية التي حملت موت هذا المشروع الأخلاقي الذي من شأنه أن يعيد ترسيخ ثقافة التسامح أين يمكن نمذجة السلوكات التي ترتقي بالإنسان ثقافيا واجتماعيا وحضاريا وتعمل على إعادة هذا التنوع الثقافي لفهم خطر العولمة وانصرافها إلى تمييع كل هذه القيم التي من شانها أن تحصن كل منظومة ثقافية لاحتواء هذا الاغتراب الذي يشمل مظاهر التناقض والتجانس الذي قد يؤدي إلى العنف والتصادم بين الحضارات والأديان في إطار القيم الإنسانية حيث تكون كل مرجعية ثقافية حلقة من حلقات تكوين مجتمع تفاعلي تحكمه تلك المعايير الثقافية والاجتماعية التي تندمج ضمن نظام عالمي لا يتأثر بتغيرات وتحديات العولمة التي عززت ثورة التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، أين أصبحت كل إستراتيجية تنموية موجهة لاستلاب فكر الإنسان وسلوكه حيث تتصارع الأفكار والثقافات أين أصبحت ظاهرة العنف تشكل خطابا استثمرته مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي أعادت صياغة مفهوم العنف ضمن هذه التطورات التي لازمت مشروع العولمة انطلاقا من خطر الانفتاح والتحرر الذي هدد كيان هذه المنظومة القيمية في مجال التربية والسياسة والثقافة والاقتصاد، ومن ثم فكل سلوك عدواني هو امتداد للعولمة التي دفعت بالطفل إلى تعاطي المخدرات والانحراف الاجتماعي وهذا ما يتنافى مع فلسفة التنمية التي تنشدها، فالفقر والحرمان هو عنف اجتماعي قد خلق الطبقية وصادر دافعية الفرد إلى البقاء، لتصبح لغة العنف برنامجاً يرسخ التبعية المتوحشة التي فرضتها ثورة العولمة ضمن هذا الاغتراب الثقافي الذي حول الفرد إلى عبد للنظم والقوانين وكل أشكال الصراعات الاجتماعية التي ألغت هذا التوافق الاجتماعي لينطوي تحت مفهوم العولمة والعنف كل الصراعات الثقافية التي تجاوبت معها البرامج الحضارية التي تسارعت معها تلك الخصوصيات العالمية التي وسعت من الفوارق الاجتماعية وهو ما يعبر عن تجلي ظاهرة العنف ضمن هذه

الفوارق التي اختزلت سيرورة هذا الاغتراب على مستوى ثقافات الشعوب، وفي هذا الإطار فإن كل تطور تكنولوجي أو علمي قد يساهم بشكل مباشر في ظاهرة العنف التي تمثل أسلوبا همجيا قد يكون مسؤولا عن توحش الإنسان في سلوكه الاجتماعي الذي حمل تلك التغيرات الثقافية التي انفتحت على الحداثة والعولمة التي أنتجت فردا عدوانيا أين تنامت قابلية الفرد إلى التواصل مع الآخر عن طريق القوة والعنف، وبذلك فإن مظاهر هذا التواصل قد يكون لها دخلا مباشرا في تفكيك البناء الثقافي والاجتماعي للقيم التي تعبر عن أصالة كل تطور ثقافي من شأنه أن يعزز لغة التسامح خارج لغة العنف التي أصبحت تمثل ثقافة عالمية قد أرست قيود الاغتراب الثقافي الذي انتهت عنده عوامل الإبداع والإنشاء في فهم دور الحضارة والثقافة في دمج الفرد اجتماعيا، ومن ثم فإن إحداث القطيعة مع كل سلوك حيواني هو بمثابة ترشيد القيم الحضارية التي تزود هذا الفرد بآليات لتهذيب طباعه السلوكية وترقيته وتنميته، وامتدادا لهذه الرؤية قد يصبح مفهوم الترقية والتنمية مشروعا ثقافيا لتجاوز ظاهرة العنف وتمثلاتها الاجتماعية، «... فالثقافة تشتمل على مجموع الأشياء والعادات والأفكار التي تبدو في المجتمعات وتكون مرتبطة بها، على حين تمثل الحضارة الكفاءات والمهارات التي تنمو من خلالها التكنولوجيا والمعرفة...»[1]، فطبيعة هذا المفهوم قد سمح بتمظهر أشكال العنف والصراع الثقافي وما أنتجته ثورة العولمة من أزمة القيم وغياب نظام ثقافي يحتفظ بقيمه وهو ما جعل تلك الأنماط الثقافية تتداخل ضمن التطور المادي لكل نسق اجتماعي يميل إلى تأثير كل تفاعل اجتماعي بين الأفراد وما فرضته الحضارة على تفكيره ووعيه داخل المجتمع، «فحالة الاغتراب الثقافي التي لازمت ظاهرة العنف قد أنتجت مشكلات التفكك الاجتماعي وخلخلة القيم والتبعية وسلطوية الأنظمة وغياب الديمقراطية...»[2]، ومن هذا المنظور فإن تحولات العولمة قد اختزلت تجلي الانحرافات الاجتماعية ومظاهر انحلال القيم وتفكك مظاهر التعايش الحضاري أين انتقل الفرد من حالة التحضر إلى حالة التوحش، وبذلك فإن حالات الاغتراب قد رسخت هذه الحالات المرضية في المجتمع العربي لتتنكر ثورة العولمة لتلك القيم الثقافية التي استقام على ضوئها مشروع الحداثة الذي عزز ثقافة التواصل بين الأفراد، ومن ثم فكل نهضة موجهة إلى ترسيخ ثقافة التسامح واجتناب العنف هو حجر الأساس لقيم التنمية التي قد يتجاوز من خلالها الفرد كل مظاهر الاستغلال والتبعية والهمجية والقمع، وبذلك فإن ظاهرة العنف قد جردت الفرد من الاستئناس بقيم التنمية والانفتاح على الثقافة خارج تناقضات العولمة التي أجهضت التصور المستقبلي للقيم الثقافية التي قد تدفعنا إلى تجاوز حالات الاغتراب التي صاحبت أشكال العنف التي حملت دلالات القهر الاجتماعي، أين احتكم الفرد إلى هذه الظاهرة التي شكلت عائقا أمام تحرره ليصبح عبدا لميوله وشهواته التي تدفعه إلى التعبير عن ذاته بشكل عدواني وهو ما ساهم في تقويض كل نظرية في الإصلاح والبناء وتشجيع قوانين الغاب وأشكال التمرد الاجتماعي، فتمثُّلات هذا الاغتراب

الثقافي قد جعلت الفرد يعيش كل حالات هذا التنوع، «فالعالم الذي نعيش فيه الآن لا نستشعر منه ذلك ولا يبدو أننا نفقد السيطرة عليه، إنه عالم جامح وعلاوة على ذلك فإن بعض التأثيرات التي كان يتوقع أن تجعل حياتنا أكثر وضوحا وتأكيدا مثل التقدم العلمي والتقني غالبا ما يكون لها تأثيرا عكسيا...»[3]، فالمنتوج المعرفي المعاصر الذي أنتجته العولمة قد وسع دائرة الاغتراب الثقافي الذي استبطن عولمة ظاهرة العنف التي تنكرت لمجال القيم والأفكار وكل مجال اجتماعي يوضح اللغة الاختزالية لتسارع تلك الطفرات والانفجارات والتحولات التي استنسخت كل أزمات العولمة وحالات الاغتراب والاستلاب الثقافي التي أنتجت طمس الهوية واضطراب الأمن وموت القيم «لتتحول العولمة إلى أداة لتأليه السوق وتسليع الثقافة والعقول والأجساد...»[4]، هذا الطرح قد حول كينونة الإنسان الاجتماعية إلى مجال للصراع والعنف لا سميا حالة الاغتراب الثقافي التي أفقدت الفرد القدرة للمحافظة على ذاته وهويته، أين أصبح الحوار بين العولمة وظاهرة العنف نسقا تراكمت عنده كل التناقضات والتحديات التي صنعت واقعا اجتماعيا تسيطر عليه علاقات النزاع دون التعايش الاجتماعي والتواصل الثقافي، وبذلك فلا يمكن أن نستهلك ثقافة روحية قد تمنح صناعة لطبيعة هذا المجتمع الذي نحاول أن ننفتح عليه، فطبيعة هذا الاغتراب قد أنتج غياب المفاهيم والتصورات الحقّة القادرة على تحرير الفرد ثقافيا وحضاريا وأخلاقيا لإعادة تشكيل هويته التي استلبتها العولمة في ظل العنف الذي أسهم في موت كل تطور تكيفي قد يرسي دعائم النهوض الاجتماعي لقيم التنمية ضمن تعزيز فلسفة التربية الاجتماعية للفرد وتهيئته للتواصل مع طبيعة هذه الفلسفة، « فالتربية هي من أهم وظائف المجتمع لأنها تنطوي على عملية ترويض الكائن البشري ليصبح مواطنا صالحا...»[5]. ومن هذا المنظور فإن الارتقاء بانفعالات وميول وحاجات هذا الكائن لا يكتمل إلا ضمن هذه القيم التربوية التي قد تساهم في نضج وعيه بذاته وتحافظ على سلامة نموه العقلي والجسمي والنفسي والوجداني، ومن ثم فإن أي مرحلة من مراحل الإعداد التربوي والتوجيه الأسري والمدرسي والإرشاد النفسي والاجتماعي قد يساعد على مواجهة كل أشكال العنف الاجتماعي ومظاهر الاغتراب الثقافي التي حملتها العولمة لتستعبد الإنسان حضاريا، وهو ما تمظهر جليا من خلال تداخل القيم وتحويل كل حالات الصراع التي عايشها الإنسان من خلال انغلاقه على ذاته دون الانفتاح على مقومات التغيير، وهذا ما ذهب إليه نيتشه في قوله: «العالم الحديث بكل التحولات التي طرأت عليه والتحركات الاجتماعية الجديدة المنذرة بالانهيار أصبح عالما خطيرا لا يطاق، إنه وادي دموع يشعر فيه المرء بعدم قدرته على تقبل الوجود اليومي بما يحمله من بؤس وشقاء...»[6]، هذا التصور النتشوي يصور تلك الغريزة العدوانية التي دفعت هذا الكائن إلى تحطيم ذاته وتدمير كل قيمة أخلاقية من شأنها أن تنتج عالما تحكمه لغة التسامح خارج دائرة العنف ولغة القوة التي تتحرك ضمن صور الاستبداد التي جسدت ديمومة حالة الطبيعة الأولى التي خضعت لقانون الغاب دون

قانون العقل والأخلاق والحضارة، هذه الفترة تمثل اغترابا وانهيارا لكل القيم التي أجهضت كل القوى الروحانية لتتحول إلى أدوات للعنف، وهذا ما شكل دعوة صريحة إلى استحالة تحقيق المساواة والعدالة والسلم والميل إلى الصراع من أجل القوة والعنف، ومن ثم أصبحت العولمة لا تعترف بقيم الخير وإنما صادرت إرادة الإنسان على التحرر لتبرمجه بشكل سلبي، أين أصبحت دلالات العنصرية والعبودية والقهر أساس العولمة التي صاغت لغة جديدة لفهم تلك المجتمعات الحديثة والانصراف إلى تكييف قوانين التطور العلمي ضمن متطلبات الحياة المادية التي اعتبرت أشكال القوة والعنف نظاما للاندماج ضمن تلك المتغيرات القيمية التي استوعبها الإنسان عبر مقاومته لثورة العولمة، ومن ثم أصبح تصورنا لقوانين هذه الثورة حقيقة بديهية قائمة بذاتها صاحبت تلك الإكراهات الاجتماعية التي ولدت هذه الأنماط السلوكية التي بررت حالة الاغتراب الثقافي التي أصبحت تعيشها المجتمعات المعاصرة وهو ما أسهم في ولادة ظاهرة التمرد والرفض الاجتماعي التي طبعت سلوك الفرد، أين ظهر مصطلح الإرهاب كوجه آخر للعنف ليتلون بلون سياسي وديني واجتماعي وثقافي وهو ما انتهت إليه تلك النزاعات والصراعات التي أحدثت هذه التناقضات في فهم رغبة هذا الكائن في الصراع لتظهر معركة الاختلاف بين الحق والواجب، الفرد والدولة، هذه المعركة قد ألغت كل مظاهر التوافق الاجتماعي مع حرية الأفراد التي اصطدمت بالقوانين والتشريعات والأعراف، وهذا ما شكل جوهر الاغتراب الثقافي الذي عبر عن نهاية القيم التي أسست لمجتمع تحكمه ثقافة التسامح والسلم خارج ما تدعو إليه العولمة في ظل ثقافة القوة والصراع كنتاج اجتماعي لتلك الثورات التي تمثل مرجعا لطبيعة المعايير والقوانين التي أعلنت عن موتها ضمن أشكال الهيمنة التي ارتبطت بنزعة الإنسان إلى الصراع، وهو النموذج الذي تمثلته هذه الأنظمة الاجتماعية التي أجهضت قيم المساواة والتسامح والكرامة والحرية والاستقلال الذاتي، « فالعولمة قد شكلت عائقا أمام فهم قيم الحداثة والتنوير التي تدعو إلى التسامح وتقاوم كل اضطهاد أو تشريد أو تهميش أو تلاعب بالثقافات والهويات والأعراق... فالثقافة الحداثية هي ميزة انفرد بها الغرب ضمن الصراع مع الآخر...»[7]، هذه الرؤية قد تحدد تلك التأثيرات المتبادلة التي تحدث بين الأفراد والجماعات بحيث يؤثر كل فرد ويتأثر بالآخر، فطبيعة هذا التفاعل الاجتماعي هو امتداد لتأثير العولمة وما حملته من أشكال العنف التي تعبر عن الصراع كعنف مشروع للغالب في بسط قوته على المغلوب، «ومن ثم فالصراع هو أقوى درجات التنافس وأشدّها عنفا، وهو رفض لعملية التعاون كونه عملية اجتماعية تحدث عن قصد وتعمد بين فردين أو أكثر أو بين الجماعات أو بين الطبقات في المجتمع الواحد متمثلا في الصراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال، أو بين الفلاحين والإقطاعيين أو بين الأحزاب السياسية، أو بين المجتمعات بعضها، ويعود هذا إلى الكراهية والعداء، وتعارض المصالح والأهداف، فحين تتجانس المصالح تقل حدة الصراع، وحين تتعارض المصالح تزداد

حدة الصراع...»[8]، ومن هذا المنظور فإن أساليب التنشئة الاجتماعية قد تواجه طبيعة هذا الصراع لتنتج مجتمعا ينفتح على النمو السليم لقيم التسامح وولادة جديدة للحداثة، أين تتحول كل مؤسسة أخلاقية إلى نسق قيمي لتستجيب للحاجات الأساسية التي تمكن الفرد من تمثل هذا المجتمع الذي يتفاعل معه ضمن تلك التصرفات والتكيُفات التي توجه سلوكه وتفكيره، هذا التواصل والتفاعل الاجتماعي يشكل نظرية في تعزيز التنشئة الاجتماعية، «...كونها استدخال للمعايير الاجتماعية كجزء من الشخصية وتعبير عن الهوية، فالفرد خلال تنشئته يبني ويكون تفكيره الاجتماعي كتمثُلات حول الذات في علاقتها بالآخر والمحيط الاجتماعي، وعملية البناء هذه يمكن فهمها على أنها المجال الداخلي والإجرائي للفرد، أي حصيلة الصور والمفاهيم والأحكام المتعلقة بالذات والمحيط الاجتماعي...»[9]، فظاهرة العنف ترجع بالضرورة إلى غياب عملية تعليم الطفل المعتقدات والقيم التي توجه مراحل تطوره البيولوجي والاجتماعي، ومن ثم فإن تكوين واندماج هذا الطفل يتحرك في حدود أدواره الاجتماعية التي تشكل المجتمع، وبذلك فكل مكونات وجوانب الشخصية تخضع للتنشئة الاجتماعية التي تلتقي مع الأساليب التربوية في مقاومة صراع الفرد مع ذاته والآخر، هذا الصراع هو أحد تمثُلات هذا الاغتراب الثقافي الذي ولدته تلك الضغوط النفسية والاجتماعية التي اختزلت استجابة أفراد المجتمع لطبيعة هذا الصراع والعنف، أين ساهمت البيئة الاجتماعية بتأثيراتها ومتغيراتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية في تفكيك قدرة الفرد على التكيف والملاءمة مع طبيعة هذه التأثيرات والمتغيرات ليظهر الوجه الآخر لصور هذا الاغتراب الاجتماعي داخل الأسرة والمدرسة لتتعزز اللغة العدوانية عند الأطفال لا سيما سلوكاتهم العنيفة التي مزجت بين أساليب التربية القمعية للآباء وتأثير العولمة انطلاقا من القنوات الفضائية وما تبثه من برامج تؤثر سلبا على قيمه الأخلاقية، وحالات الإدمان على الاتصال بمواقع الإنترنت الإباحية، كل هذا قد شكل سببا مباشرا في ظهور ظاهرة العنف التي جعلت كل مشروع تربوي داخل المجتمع يحمل بذور فنائه من الداخل، وهو ما دفع بكل المؤسسات المسؤولة عن بناء منظومة سلوكية تساعد على اكتشاف الدوافع الكامنة في ذات الطفل أولا لتوجيه أفكاره وميوله ومشاعره توجيها أخلاقياً سليما لدفع كل أساليب القسوة والتسلط والعقاب والإهمال وتعزيز أساليب الانجذاب الاجتماعي والتربوي داخل الأسرة والمدرسة لمواجهة التحديات المعاصرة للعولمة التي زودت الفرد بأساليب عدوانية، أين شكل التفاعل السلبي مع المجتمع دافعا إلى التعبير الانفعالي وهو ما يظهر جليا من خلال حالات الغضب والتمرد والانحلال الخلقي والجرائم الأخرى التي زعزعت كل حلقة من حلقات التشكل الاجتماعي للقيم التي قد توجه كل انفعال اجتماعي أو سلوك عدواني تستجيب إليه ميول الفرد أثناء تفاعلهم ونموهم الاجتماعي، ومن ثم انصرفت كل الدراسات النفسية والاجتماعية إلى تفسير ظاهرة العنف ضمن تمثُلات الاغتراب الثقافي التي تعد نتاجا لهذه الظاهرة التي تمثل وجها حقيقيا لكل

سلوك عدواني تضطرب من خلاله الحياة الاجتماعية للأفراد وهو ما نلمسه من خلال تزايد هذه الانحرافات السلوكية التي تطلبت إرشاد وتوجيه هؤلاء المنحرفين سلوكياً وتعديل سلوكهم وفق القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، ومن ثم فإن أثر هذا الانحراف قد ولد غياب التواصل مع هذه المظاهر السلوكية التي شكلت عائقا أمام المجتمع أين ظهر التصدع الأسري والمدرسي نتيجة الصراع العدواني بين الأفراد، فالرغبة الموجهة إلى العنف ارتبطت بأساليب التهميش النفسي والاجتماعي الذي يعيشه الأفراد داخل المجتمع، «...فكل اعتداء على أي فرد يؤدي إلى نمو العدوانية والتي بدورها تؤسس للعنف قولا وعملا حيث يصبح ممارسة فعلية عند الفرد وهذا ما يهمشه نتيجة شخصيته العنيفة، هذه الأخيرة تؤدي به إلى الانحراف كوسيلة لفرض ذاته داخل مجتمعه...»[10].

إن طبيعة السلوك العدواني الذي يحمل سيادة ظاهرة العنف داخل المجتمع ولا سيما ما نلمسه من خلال العنف اللفظي والجسدي الذي يعكس أثر العولمة في تغييب الدور التربوي للمنظومة التكنولوجية وتهيئة الفرد للتواصل مع هذه الثورة الرقمية التي اعتبرت كسلاح ذو حدين شمل المجال الأخلاقي والاجتماعي، وبذلك حملت العولمة بعض جوانب امتزاج الثقافات وصراع الحضارات لتتشكل عناصر الاغتراب الثقافي التي قامت بتسويق سلوكات غير أخلاقية اصطدم بها الموروث الروحي للأفراد داخل المجتمعات العربية، ومن هذا المنظور فإن انفتاح هذه المجتمعات على قيم الحداثة الغربية قد تساعد على الترويج للجريمة والانحراف وإباحة المحرمات والإثارة الجنسية وتنمية الاستعداد للعنف، ومن ثم فقد تمكنت العولمة من إثارة الرغبة العدوانية عند الفرد الذي استلبته الحضارة الغربية واغتربت فكره وسلوكه، هذا الوجه السلبي للعولمة قد هيأ هذا الأخير للاندماج السريع في التيار الانحرافي، وبذلك فإن ظاهرة العنف تمثل تلك اللغة التي أنشأتها ثورة العولمة لتنتج أنماطا سلوكية دخيلة على مجتمع القيم الذي تتقاطع عنده أصالة هذه الثقافة التي تحملها الجماعات التربوية، فتصدع بنيات هذه المنظومة الثقافية قد عزز أزمة فهم هذه المتغيرات التي صاحبت كل حالات الاغتراب التي انصرفت إلى بلورة ظاهرة العنف التي اجتمعت عندها عوامل الانحراف الاجتماعي التي صاحبتها مظاهر التفكك والانحلال التي تعبر عن ميول ورغبات الأفراد في اقتراف الجرائم الأخلاقية، أو الثورة والتمرد على قوانين المجتمع طلبا لحقوقهم، هذه الردود العدوانية مجرد استجابة لضغوط اجتماعية ونفسية، أين أصبحت حالات الخوف والقلق والاكتئاب امتداد لهذه الظاهرة التي اقترنت بثورة العولمة التي حولت الفرد العنيف إلى كائن منطوي على ذاته وهو ما يعيشه ضمن المتناقضات والاضطرابات الاجتماعية التي انهارت من خلالها كل القيم التربوية المسؤولة عن عملية الارتقاء بكل سلوك اجتماعي قد يحقق للفرد الملاءمة مع بيئته الاجتماعية، فكل صراع أو عنف ظاهر اتجاه الآخرين يعبر عن طبيعة تداخل الوراثة والمجتمع في تكوين هذا الكائن الذي استجاب بشكل مباشر لتحديات العولمة، ومن هذا

المنظور ارتبط مفهوم العنف بقابلية الإنسان للصراع وعدم ملاءمته للاندماج ضمن تلك القيم الأخلاقية التي تحدد ماهيته وتؤسس لمجتمع بشري يحكمه قانون العقل والفطرة وهو ما يختزل حضور الدين في توجيه تلك المنظومة القيمية التي اختزلت كينونة هذا الكائن الأخلاقي في صياغة نظرية في السلوك تكون الثقافة حاملة لقيم هذه النظرية التي تم إجهاضها ضمن تلك السلوكات العدوانية التي تم برمجتها ضمن ثورة العولمة التي انصرفت إلى تسليع هذا الإنسان واغتراب وجوده الذي أصبح كجزء لا يتجزأ من مكونات هذه الأنساق الاجتماعية التي اعتبرت ظاهرة العنف دخيلة على المجتمعات البشرية، أين شكلت الآثار النفسية والاجتماعية لهذه الظاهرة نموذجا لتمثلات هذا الاغتراب الثقافي الذي اجتمعت عنده عوامل كل سلوك عدواني أو اندفاعي حيواني كان له الأثر المباشر في تجسيد موت هذه القيم الأخلاقية وإفلاس كل مشروع قيمي نتيجة التعصب الديني والسياسي والاجتماعي والثقافي الذي أصبح مسؤولا عن ظاهرة العنف التي حولت الإنسان لآلة تقترف كل صور الجرم التي قد يكون لتحديات العولمة دخلا في استلاب الإنسان ثقافيا وعرقيا وعقائديا وإيديولوجيا، وهو ما جعل تلك الصراعات الاجتماعية تنصرف إلى تفكيك كل أدوات التجديد والنهوض بفلسفة أخلاقية تكيّف تلك القيم الثقافية مع كل أشكال التحضر الاجتماعي خارج ظاهرة العنف وآثارها المصاحبة لها، ومن ثم فإن تمثلات هذا الاغتراب الثقافي نلمسه من خلال تداخل هذه الثقافات التي تفرضها العولمة في تمييع كل قيمة أخلاقية من شانها إحداث قطيعة مع ظاهرة العنف التي أصبحت تتحرك في حدود البقاء للأقوى، وبذلك فإن الحديث عن لغة التسامح وتغليب منطق الملاءمة مع كل سلوك قاعدي لا مكان له في مجتمع استوعب حواره مع الآخر ضمن هذه الظاهرة، ومن ثم فإن قيم التواصل التي يفرضها مجتمع الحداثة قد فقدت موقعها ضمن ثورة العولمة وهو ما أصبح واضحا في واقعنا المعاصر الذي تعايش مع جميع مظاهر هذا الاغتراب الذي صادر كل القيم الاجتماعية والحريات الفردية والجماعية ليصبح الإنسان وفقا لهذه المظاهر ذلك الكائن المجهول الذي استهوته نزعة الصراع والبقاء، وعليه يبقى السؤال عن خلفيات جدلية العنف والاغتراب الثقافي قائما ضمن استئناس الإنسان بهذه الأزمات والتحديات التي تفرضها العولمة على المستوى النظري والعملي.

الهوامش

1- محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1991، ص 22.

2- حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1986، ص 448.

3- عبد الرزاق بلعقروز، تحولات الفكر الفلسفي المعاصر- أسئلة المفهوم والمعنى والتواصل، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2009، ص 259.

4- المرجع نفسه، ص 261.
5- مصطفى الخشاب، دراسات في الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 177.
6- محمد المزوغي، في نقد ما بعد الحداثة- نيتشه والفلسفة، منشورات كارم الشريف، تونس، 1978، ص 174.
7- محمد المصباحي، فلسفة الحق عند هابرماس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 2008، ص 129.
8- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الطفل- دراسة في علم الاجتماع النفسي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص ص 107- 108.
9- فاطمة المنتصر الكتاني، الاتجاهات الوالدية في التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بمخاوف الذات لدى الأطفال، دار الشروق، الأردن، ط1، 2000، ص 44.
10- بوفلجة غيات، ظاهرة العنف- أسبابها وطرق التعامل معها، مخبر البحث في علم النفس وعلوم التربية، وهران، 2008، ص 21.